

## عنوان المداخلة: الهندسة المالية من منظور إسلامي

ورقة تدرج ضمن المحور المالي من المؤتمر العلمي الدولي حول: دور الصناعة المالية الإسلامية في دعم تمويل التنمية المستدامة. المنظم من طرف مركز السناسل للبحث وتطوير الموارد البشرية بالتعاون مع مركز بيان للهندسة المالية ومخبر التنمية الاقتصادية وإدارة الموارد البشرية بجامعة البليدة 2، عمان، الأردن.

خلال الفترة الممتدة ما بين 11-13 ديسمبر 2017

### المشارك الأول

الاسم واللقب: بلال شيخي. الوظيفة: التدريس. التخصص: مالية ومحاسبة.  
الرتبة: أستاذ محاضر أ. المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أحمد بوقرة بومرداس.  
الهاتف: + 213 770 208 050. الفاكس: + 213 24 795 279. العنوان الإلكتروني: [chikhbillal@yahoo.fr](mailto:chikhbillal@yahoo.fr).

### المشارك الثاني

الاسم واللقب: سامية فقير. الوظيفة: التدريس. التخصص: محاسبة وتدقيق.  
الرتبة: أستاذة محاضرة أ. المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أحمد بوقرة بومرداس.  
الهاتف: + 213 663 604 095. الفاكس: + 213 24 795 279. العنوان الإلكتروني: [fekirsamia@yahoo.fr](mailto:fekirsamia@yahoo.fr).

### المشارك الثالث

الاسم واللقب: لعبيدي مهاوات. الوظيفة: التدريس. التخصص: علوم التسيير.  
الرتبة: أستاذ محاضر أ. المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي.  
الهاتف: + 213 670 391 316. الفاكس: + 213 24 795 279. العنوان الإلكتروني: [labidi\\_mehaouat39000@yahoo.fr](mailto:labidi_mehaouat39000@yahoo.fr).

### ملخص

تهدف هذه الورقة إلى معرفة الهندسة المالية الإسلامية ومختلف أدواتها ومنتجات المالية الإسلامية، حيث تحتاج المؤسسات المالية لتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية المبتكرة، التي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مرحة، فضلا عن مساهمتها في المحافظة على بقاءها وتطورها، والمؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها مؤسسات مالية، فهي بحاجة إلى تلك الأدوات والمنتجات، لكن المشكل المطروح في هذه الأخيرة ليس في توفرها، بل في مدى توافقها مع الشريعة الإسلامية، ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

الكلمات الدالة: الهندسة المالية، الأدوات المالية، المنتجات المالية الإسلامية.

مقدمة

تحتاج المؤسسات المالية لتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية المبتكرة، التي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مريحة، فضلا عن مساهمتها في المحافظة على بقاءها وتطورها، والمؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها مؤسسات مالية، فهي بحاجة إلى تلك الأدوات والمنتجات، لكن المشكل المطروح في هذه الأخيرة ليس في توفرها، بل في مدى توافقها مع الشريعة الإسلامية، ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

وعليه يتم صياغة الاشكالية التالية: ما المقصود بالهندسة المالية الإسلامية؟ وما أهم أدواتها ومزايا تطبيقاتها؟

وللاجابة على مشكل الدراسة سيتم اتباع الخطة الموالية

**المحور الأول: مدخل للهندسة المالية الاسلامية.**

أولا: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية.

ثانيا: أسباب ظهور الهندسة المالية الإسلامية.

ثالثا: أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية.

**المحور الثاني: مزايا تطبيقات الهندسة المالية الاسلامية وأوجه الاختلاف بينها وبين مثيلاتها التقليدية.**

أولا: أوجه الاختلاف بين الهندسة المالية الإسلامية ومثيلتها التقليدية.

ثانيا: مزايا تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية.

ثالثا: تحديات الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها.

## المحور الأول: مدخل للهندسة المالية الإسلامية

نتعرف في المطلب الأول على مفهوم الهندسة المالية الإسلامية، ثم بعد ذلك سوف نتطرق إلى أسباب ظهور الهندسة المالية الإسلامية وذلك من خلال المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فسوف يخصص للتعرف على أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية.

### أولاً: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية

#### 1. تعريف الهندسة المالية الإسلامية

الهندسة المالية الإسلامية هي<sup>1</sup>: مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي. بمعنى أن الأدوات المالية المبتكرة بعيدة عن المعاملات المحرمة التي نعت عنها الشريعة الإسلامية، وعلى هذا الأساس فالهندسة المالية الإسلامية تتضمن ما يلي:

- ابتكار أدوات مالية جديدة؛
- ابتكار آليات تمويلية جديدة؛
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية؛
- ضرورة أن يكون الابتكار متوافق مع الشريعة الإسلامية.

وعليه يمكن القول أن تعريف الهندسة المالية الإسلامية يشبه تعريف الهندسة المالية التقليدية مع وجود اختلاف واحد ولكنه اختلاف جوهري وهو ضرورة ابتكار وتطوير الأدوات التمويلية في إطار توجيهات وقواعد الشريعة الإسلامية.

#### 2. تاريخ الهندسة المالية في الإسلام

ظهرت الهندسة المالية الإسلامية منذ أكثر من 1400 سنة، أي مع مجيء الشريعة الإسلامية بالأحكام الشرعية، حيث دعت هذه الأخيرة إلى الإبداع والابتكار لحل المشاكل المالية وإشباع الحاجات الاقتصادية للمسلمين ودليل ذلك توجيه رسول الله (ص) لذلك الرجل الذي استعمله على خيبر عندما جاءه بتمر جنيب، قال له رسول الله (أكل تمر خيبر هكذا؟) فقال الرجل: لا والله يا رسول الله! إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله (لا تفعل، بع الجمع بالدرهم، ثم ابتع بالدرهم جنيباً)، في هذا الحديث نهي رسول الله الرجل عن فعل الربا، ثم أرشده إلى الحلال، حيث أمره ببيع التمر الرديء بالدرهم ثم شراء التمر الجيد بتلك الدرهم.

وعلى هذا الأساس فالشريعة الإسلامية لم تحجر دائرة الابتكار، وإنما العكس، حجرت دائرة الممنوع، وأبقت دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار والتجديد.<sup>2</sup>

### 3. أسس الهندسة المالية الإسلامية<sup>3</sup>

**1.3 تحريم الربا والغرر:** يقصد بالربا في اللغة الزيادة، وهو في الشرع الزيادة على أصل المال من غير عقد تباع، أما أدلة تحريمه من الكتاب والسنة في كثيرة، نذكر منها قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين) أما كلمة الغرر في اللغة فمعنى الخطر والجهالة ومن أمثلة بيع الغرر البيوع المجهولة كبيع السمك في الماء والطير في الهواء، وما كان له ظاهر يغري المشتري وباطن مجهول، فالغرر إذن هو ما كان مجهول العاقبة والذي لا يدري أيحصل أو لا.

**2.3 حرية التعاقد:** يقصد بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون، وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد، وهو ألا تشتمل عقودهم على أمور قد نهي عنها الشارع وحرمها.

**3.3 التيسير ورفع الحرج:** والمراد من التيسير التسهيل، بمعنى أن يقوم بها من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة، والمراد من الحرج الضيق، فإذا صار العبد في حالة لا يستطيع معها القيام بالعبادة علي النحو المعتاد فإن الله سبحانه وتعالى يرحم له في أدائها حسب استطاعته إذ يقول تعالى: "لا يكلف الله نفسا إلا وسعها"

**4.3 التحذير من بيعتين في بيعة واحدة:** تقوم الهندسة المالية الإسلامية أيضا على أساس آخر وهو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة، ومن صور بيعتين في بيعة نجد: بيع العينة، وهو أن يبيع شيئا من غيره بثمان مؤجل ويسلمه إلى المشتري، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمان نقد أقل من ذلك القدر.

### 4. خصائص الهندسة المالية الإسلامية<sup>4</sup>

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها:

**1.4 المصدقية الشرعية:** تعني المصدقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر الإمكان، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع؛

**2.4 الكفاءة الاقتصادية:** ينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية، ويمكن زيادة الكفاءة الاقتصادية لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة في تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وكذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة؛

**3.4 الابتكار الحقيقي بدل التقليد:** يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار؛

ثانيا: أسباب ظهور الهندسة المالية الإسلامية

أهم الأسباب التي ساهمت في ظهور الهندسة المالية الإسلامية:<sup>5</sup>

### 1. انضباط قواعد الشريعة الإسلامية

يشترط في منتجات الهندسة المالية الإسلامية أن تكون قادرة على تلبية احتياجات الناس بصورة كفئة اقتصاديا مع التزامها بالأحكام والضوابط التي تضعها الشريعة الإسلامية، والجمع بين هذين الشرطين يتطلب قدرا من البحث والعناية حتى يمكن الوصول للهدف المنشود.

### 2. تطور المعاملات المالية

تجمع المعاملات في الإسلام بين الثبات والتطور أو المرونة، فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، فمهما اختلفت الصور والأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلا جديدا ما دام في جوهره يدخل تحت ما حرمه الله سبحانه وتعالى، والبيع حلال إلى يوم يبعثون، واستحدثت في عصرنا الحالي أشكال عديدة من البيوع يتعامل الناس بها، وما دام البيع يخلو من المحذور، فليس لأحد أن يقف به عند شكل تعامل به المسلمون في عصر معين.

### 3. المنافسة من المؤسسات المالية التقليدية

إن وجود المؤسسات المالية الرأسمالية، ونموها إلى درجة فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية.

ويترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر، ومن هنا برزت الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية وتأصيلها.

### 4. مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية

تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العديد من التحديات، ولعل غياب الهندسة المالية الإسلامية تعتبر من أهم تلك التحديات.

### 5. التحولات القادمة من الأسواق العالمية

من المنتظر أن تفتح هذه التحولات فرص وآفاق أوسع أمام المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، ومن أبرز هذه التحولات هو تطبيق اتفاقيات التجارة الدولية، وهذه التطورات تعني أيضا مزيدا من المنافسة في الأسواق، ويعتبر الابتكار المالي في المنتجات المالية الإسلامية أهم الأولويات للحصول على الميزة التنافسية، لذلك لابد من اعتماد الهندسة المالية الإسلامية في المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية.

ثالثا: أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية

### 1. الأدوات التمويلية للهندسة المالية الإسلامية

تنقسم الأدوات التمويلية بالمؤسسات المالية الإسلامية إلى قسمين هما:<sup>6</sup>

#### 1.1. الأدوات التمويلية القائمة على الملكية (على المشاركة في الأرباح)

**1.1.1. المضاربة:** المضاربة في اللغة اسم مشتق من الضرب في الأرض (بمعنى السير فيها)، أما اصطلاحا فتعني إعطاء المال لمن يتجر به على وفق نسبة من الربح وحسب عقد المضاربة لاستخدام هذه الأموال في أغراض معروفة ومحددة مقابل نسبة معينة من الربح، وفي المضاربة يقدم الأول (رب المال) المال الذي يوظفه ويتاجر فيه الثاني (المضارب) في مجال خبرته على أن يتم اقتسام ما ينتج عن ذلك من ربح بينهما بالنسبة التي يتفقون عليها، أما الخسارة فيتحملها رب المال وحده، ولا يتحمل المضارب شيئا منها إلا إذا ثبت أنه قد تعدى أو قصر بعد التحقيق معه.

وتنقسم المضاربة إلى نوعين وهما:

- **المضاربة المطلقة:** وهي المضاربة التي تكون فيها سلطة المضارب غير مقيدة وتكون صلاحية اختيار مجال النشاط أو نمط الاستثمار المناسب للمال، وذلك اعتمادا على خبرة ومهارة المضارب بما يناسب طبيعة النشاط.
- **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي تكون فيها سلطة المضارب مشروطة، وذلك بتحديد مجال المضاربة على نشاط معين، أو مشروع بالتحديد وخلال فترة زمنية معينة، وإذا خالف المضارب ما قيد به كان ضامنا للمال.

**2.1.1. المشاركة:** هي اتفاق بين المصرف الإسلامي والعميل للمساهمة في رأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع، وتتم المشاركة في الأرباح التي يدرها المشروع أو العقار أو الأصل وفقا لشروط اتفاقية المشاركة، بينما تتم المشاركة في الخسائر وفقا لنصيب المشاركة في رأس المال.

وأهم أشكالها:

- **المشاركة الدائمة:** وهي من صيغ التمويل طويل الأجل وتقوم على تقديم المصرف جزء من رأس مال مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح مشاركا في ملكيته بصفة دائمة ومستحقا لنصيبه من الأرباح أو الخسائر بالنسب المتفق عليها في عقد الشراكة، وفي هذا الشكل تبقى ملكية كل طرف من الأطراف في المشروع ثابتة.

- **المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك):** وهي اشتراك المصرف الإسلامي مع طرف أو أطراف أخرى في إنشاء مشروع معين برأسمال معين، بحيث يساهم المصرف والشركاء في رأسمال هذا المشروع بنسب معينة، على أن يقوم الطرف الآخر بشراء حصة المصرف تدريجيا من الأرباح التي يحصل عليها إلى أن تنتقل حصة المصرف في رأسمال المشروع بالكامل وبشكل تدريجي للطرف الآخر، بحيث يصبح الشريك الآخر هو مالك المشروع ويخرج المصرف من الشركة.

**3.1.1. أساليب التمويل الزراعي:** هو نوع من التمويل يشمل صيغ الاستثمار الزراعية، ومنها:

- **المزارعة:** هي عقد شركة على زراعة أرض زراعية، وفيها طرفان: صاحب الأرض وهو شريك بالأرض أساساً، وصاحب العمل وهو المزارع الذي يقوم بالعمل في الأرض بجهده وخبرته، وقد يتفق الطرفان على أن يقدم أي منهما ما تبقى من عناصر الزراعة الأخرى، وتوزع المحاصيل الزراعية بينهما حسب الاتفاق.
- **المسافات:** هي عقد شركة على دفع البساتين أو الأشجار أو النخيل المثمرة، إلى من يعتني بها، مقابل الحصول على نصيب معلوم من الثمار حسب الاتفاق.
- **المغارسة:** هي تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثان ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

## 2.1. الأدوات التمويلية القائمة على المديونية

- 1.2.1. **المرابحة:** حيث يتم الاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن السلعة أخذاً في الحسبان الثمن الأصلي للسلعة ويكون بيع المرابحة في حالة زيادة ربح معين على الثمن الأصلي. وتنقسم المرابحة إلى نوعين هما:

- **المرابحة العادية:** يقوم المصرف في هذا النوع بدراسة أحوال السوق وتقدير احتياجاته وشراء السلع وفقاً لذلك دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بذلك للبيع بثمان يزيد عن الأول مع إبراز الفرق، وهي بذلك تتكون من طرفين المصرف مالك السلعة والعميل الذي يرغب في الحصول على السلعة الموجودة لدى المصرف.
- **المرابحة للآمر بالشراء:** بموجبها لا يشتري المصرف أي شيء إلا بناءً على طلب العميل، وبعد حصوله عليه طبقاً للشروط والمواصفات المتفق عليها، ويبيعه له بثمان يتضمن تكلفة الشراء كاملة، مضافاً إليها الهامش الربحي، الذي يستحقه من العملية، ويتدخل في هذه العملية ثلاث أطراف هم: البائع والمشتري والوسيط المالي (البنك الإسلامي)، وهنا يلعب الممول دور الرابط بين البائع والمشتري، حيث بناءً على طلب المشتري، يقوم الممول بشراء السلع ثم بيعها على العميل وفق صيغة البيع بالتقسيط.

- 2.2.1. **الإجارة:** في الإجارة يتم تملك المستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء مقابل معلوم كإجارة المساكن والأراضي الزراعية ويشترط فيها أهلية المؤجر والمستأجر والقدرة على استيفاء المنفعة.

### وأهم أنواعها

- **عقد الإجارة التشغيلية:** وهي الإجارة التي لا يسبقها وعد بالتملك.
- **عقد الإجارة المنتهية بالتملك:** وتشمل الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق الهبة والإجارة عن طريق البيع بثمان رمزي أو غير رمزي يحدد في العقد أو عن طريق البيع قبل انتهاء مدة عقد الإجارة بثمان يعادل باقي أقساط الإجارة.

**3.2.1. الاستصناع:** يتم الاستصناع في المصارف الإسلامية بتمويل مشروع معين تمويلا كاملا بواسطة التعاقد مع المستصنع (طالب الصنعة) على تسليمه المشروع كاملا بمبلغ محدد ومواصفات محددة وفي تاريخ معين ومن ثم يقوم المصرف بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، ويمثل الفرق بين ما يدفعه المصرف وما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول إلى المصرف.

**4.2.1. السلم:** وهو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري.

## 2. الصكوك الإسلامية<sup>7</sup>

### 1.1. تعريف الصكوك الإسلامية

الصكوك الإسلامية، هي "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا في موجودات معينة ومباحة شرعا، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية، وعلى أساس المشاركة في الغنم والغرم، والالتزام بالضوابط الشرعية".

ويمكن تعريفها أيضا بأنها "أوراق مالية قابلة للتداول تثبت ملكية حاملها لأصل مولد لدخل دوري وتميز من الناحية المالية عن الأوراق الأخرى المشهورة في التداول بأنها، ذات مخاطر متدنية (مقارنة بالسهم) إذ لا يتذبذب سعرها ارتفاعا وانخفاضاً كما هو حال الأسهم، وأنها ذات مدة محددة غالبا ما تكون خمس أو عشر سنوات بخلاف الأسهم لا حد زمني لها. كما تختلف عن الأسهم في أن إيرادات دورية".

تبين لنا من خلال التعاريف المذكورة آنفا أن الصكوك الإسلامية هي وثائق متساوية القيمة، تمثل حقوق ملكية شائعة في أصول، منافع أو حقوق مالية مباحة شرعا، وتتميز بأن مخاطرها متدنية مقارنة مع الأسهم، لأن سعرها يتميز بالثبات النسبي، وأنها أداة ذات مدة محددة بخلاف الأسهم، كما تختلف عن الأسهم في أن إيراداتها دورية، وهي قابلة للتداول ما لم تمثل نقدا أو دينا محضا.

### 2.2. خصائص الصكوك الإسلامية

يمكن تلخيص أهم هذه الخصائص فيما يلي:

- أنها وثائق تصدر باسم مالكيها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكيها فيما تمثله من حقوق في لأصول والمنافع الصادرة مقابلها؛
- تمثل حصة شائعة في ملكية أصول أو منافع أو خدمات يتعين توفيرها، ولا تمثل دينا على مصدرها لحاملي الصكوك؛
- أنها تصدر بعقد شرعي بضوابط شرعية بين طرفيها وآلية إصدارها وتداولها والعائد عليها؛
- يمكن تداول الصكوك بناء على الشروط والضوابط الشرعية لتداول للأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها؛

- الصك الاستثماري الإسلامي يلزم صاحبه بتحمل مخاطر الاستثمار كاملة؛
- المدير (المضارب أو الوكيل أو الشريك) لا يتحمل الخسارة إلا في حالة ثبوت تقصيره أو تعديه وهو في نفس الوقت لا يضمن رأس المال لحامل الصك.

### 3.2. أنواع الصكوك الإسلامية

- **صكوك المضاربة:** تمثل صكوك المضاربة أوراق مالية قابلة للتداول تعرض على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل وفقا لصيغة المضاربة، ويمثل فيها الملاك أصحاب رأس المال بينما المستثمر يمثل عامل المضاربة، ويحصل مالكوها على نسبة شائعة من الربح، وتتوافر فيها شروط عقد المضاربة من الإيجاب والقبول، ومعلومية رأس المال ونسبة الربح، ومن بين أنواع هذه الصكوك نجد: صكوك المضاربة التجارية، صكوك المضاربة الزراعية... الخ.

- **صكوك المشاركة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها.

- **صكوك السلم:** تسمح هذه الصيغة بأن يشتري المصرف من العميل بثمان حال سلعة موصوفة في الذمة مؤجلة التسليم، إلى موعد محدد وله استخدامات مختلفة في التمويل أهمها يتعلق بتمويل النشاط الزراعي والصناعي والإنتاجي، وذلك بتوفير السيولة النقدية اللازمة للزراعة أو الصناعة. وتكون صكوك السلم عبارة عن سندات قصيرة الأجل تعبر عن عملية استثمارية أطرافها بائع السلعة أو الأصل نفظ مثلا (والمشتري بصيغة السلم) شركة وساطة أو مصرف أو من تتفق معه الحكومة وذلك بصفته مديرا لمحفظة صكوك السلم الإسلامية، ومشتري أو حاملي الصكوك، حيث تقوم المحفظة باستيفاء قيمة الصكوك من المشتريين ودفع ثمن السلعة الآن للحكومة واستلام السلعة أو قيمتها لاحقا.

- **صكوك المزارعة:** هي وثائق متساوية القيمة تصدر بغرض تمويل مشروع زراعي ويصبح لحاملها حصة في المحصول الناتج.

- **صكوك المساقات:** وهي تلك التي يكون الغرض من إصدارها سقي الأشجار المثمرة ورعايتها وتحصل أصحابها على حصة من الثمار.

- **صكوك المغارسة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

- **صكوك الاستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك.

وصكوك الاستصناع مثل صكوك السلم، إلا أنه يجوز تأجيل ثمنها، والمبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع أو المشتري، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

- **صكوك المرابحة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، وتقوم هذه الصكوك على مبدأ المرابحة، الذي ينتج دينا في ذمة مصدر الصك، وعندما يصبح للصك حكم الديون فلا يجوز تداوله بأعلى أو أقل قيمة من قيمته، لأن الديون تقضى بأمثالها.

- **صكوك الإجارة:** هي عبارة عن أوراق مالية ذات قيمة متساوية قابلة للتداول تمثل ملكية أعيان مؤجرة أو منافع أو خدمات وتتخذ من أحكام الفقه الإسلامي مرجعا رئيسيا لها.

#### 4.2. دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق المالية الإسلامية<sup>8</sup>

ذلك من خلال:

- توسيع تشكيلة الأدوات المالية الإسلامية في السوق التي تشمل صكوك الشركات، صكوك المصارف الإسلامية والصكوك الحكومية؛
- توسيع قاعدة المؤسسات المشتركة في السوق المالي والتي تتعامل بالصكوك الإسلامية إصدارا وتداولاً وتشمل المصارف الإسلامية والتقليدية أيضا وشركات الاستثمار المؤسسي والحكومة وكذا القطاع الخاص والمؤسسات المالية الوسيطة؛
- زيادة كمية ونوعية الصكوك الإسلامية لما يترتب عليها من تعميق للسوق واتساعه؛
- تطوير الصكوك الإسلامية بالجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية؛
- الاستفادة من الاعتراف الدولي بالصكوك الإسلامية كحل لتمويل المؤسسات المتضررة من الأزمة وتطوير السوق المالية الإسلامية.

#### 3. منتجات أخرى للهندسة المالية الإسلامية<sup>9</sup>

##### 3.1. التأمين التعاوني الإسلامي

##### 1.3.1. تعريف التأمين التعاوني الإسلامي

يمكن تعريف التأمين التعاوني الإسلامي على أنه "تعاون مجموعة من الأشخاص يتعرضون لخطر أو أخطار معينة يسمون هيئة المشتركين على تلافي آثار الأخطار وجبر الأضرار التي قد يتعرض لها أحدهم بتعويضه عن الضرر الفعلي الناتج عن وقوع هذه الأخطار، وذلك بالتزام كل منهم على سبيل التبرع بدفع مبلغ معين (القسط أو الاشتراك) تحدد وثيقة التأمين، وتتولى شركات التأمين إدارة عمليات التأمين واستثمار أموالهم نيابة عن الجماعة المشتركين مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال على الوجه المبين في العقد أو النظام.

### 2.3.1. المبادئ التي يقوم عليها التأمين التعاوني الإسلامي

- التبرع :حيث يتبرع المشترك في نظام التأمين الإسلامي بكل الأقساط التي يدفعها إلى صندوق هيئة المشتركين؛
- عدم مخالفة نشاط الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية في كل مسيرتها.
- توزيع الفائض التأميني على المشتركين؛
- المشاركة في الخسائر الزائدة عما جمع من اشتراكات؛
- تقوم شركة أو الهيئة بالإدارة مقابل أجر معين أو حصة من أرباح المضاربة في أموال المشتركين؛
- فصل أموال حملة الأسهم (شركة التأمين) عن أموال (هيئة المشتركين)؛

### 3.3.1. صور التأمين التعاوني الإسلامي

يتخذ التأمين التعاوني الإسلامي أكثر من صورة، ومن هذه الصور:

- **الصورة الأولى:** تأمين تعاوني بصورة بسيطة يشترك فيها الأفراد مباشرة من خلال تأسيس جمعية تعاونية يدفع فيها كلا منهم قسطا معيناً، على أن يدفع لكل مشارك مبلغاً معيناً عند وقوع الخطر، ولا يهدف القائمون عليه تحقيق أي ربح مادي، بل يقصدون منه فقط التعاون بينهم على تخفيف آثار الأخطار المؤمن عليها ولا يمارس فيه هؤلاء الأفراد أي استثمار لهذه النقود، وهم يديرون هذا الصندوق بأنفسهم.
- **الصورة الثانية:** وهي أكثر تطوراً من الصورة الأولى، حيث يؤسس المشاركون فيها شركة هم حملة أسهمها وهم هيئتها العامة، وتقوم هذه الشركة بأعمال التأمين، وهذه الشركات ليست ربحية، ولا تهدف للاستثمار، والفائض الذي تحصله هذه الشركات تعيده للمساهمين فيها بعد حسم المصارف.
- **الصورة الثالثة:** في هذه الصورة يقوم مجموعة من الأشخاص بتأسيس شركة تجارية تهدف إلى الربح والاستثمار من خلال العمل التأميني وإدارة العملية التأمينية، وهي تمارس عملها بصورة استثمارية من خلال أخذ الأجر على إدارة التأمين وكالة عن المؤمن لديها، كما لا تكتفي بممارسة الأعمال التأمينية، وإنما تقوم باستثمار أموال المؤمن وأقساط التأمين في مشاريع استثمارية، ويعود الربح على المؤمن دافعي الأقساط التأمينية، وعلى أصحاب الشركة.

### 2.3. البطاقات المصرفية الإسلامية

#### 1.2.3. بطاقة الخصم الفوري

تعطى هذه البطاقة للشخص الذي يكون لديه رصيد في حسابه لدى المصرف المصدر للبطاقة، إذ تمكن حاملها من الحصول على السلع والخدمات فضلاً عن السحب النقدي دون أن يدفع شيئاً، حيث تخصم قيمة مشترياته أو خدماته أو مسحوباته النقدية فوراً من حسابه في المصرف الذي أصدر البطاقة، وذلك من خلال أجهزة الكترونية تابعة للمصرف المصدر. ويكون الحد الأعلى للائتمان هو رصيد الحساب الموجود في المصرف، فيدفع حاملها أثمان السلع ومقابل الخدمات في حدود رصيده الموجود، ويتم الحسم منه فوراً، ولا يحصل على ائتمان (إقراض).

وهذه البطاقة ليست بطاقة ائتمانية، لأن المصرف مصدر البطاقة لا يمنح العميل أي ائتمان (قرض)، ولأن قيمة مسحوبات ومشتريات العميل تخصم فوراً من رصيده لدى المصرف.

ويجوز التعامل بهذه البطاقات في البيع والشراء وغير ذلك، ولو أخذ المصرف رسوماً نسبية أو أجوراً مقطوعة، مقابل استعمالها أو إصدارها.

أما عن التكليف الفقهي لهذه البطاقات فإن حامل البطاقة يعتبر مقرضاً للمصرف، لأن العميل لديه رصيد يغطي كل العمليات التي يستخدم فيها البطاقة، وهذا الرصيد يعتبر ديناً على المصرف، وعلى هذا فالرسوم التي يأخذها المصرف لا محذور فيها لأن المحرم شرعاً أن يكون في القرض فائدة للمقرض وليس للمقترض، والمصرف هنا مقترض وليس مقرضاً.

### 2.2.3. بطاقات الخصم الشهري

هي بطاقة تمكن حاملها من استخدامها بعمليات الشراء المختلفة، وتلقي الخدمات في شتى أنحاء العالم، إضافة إلى عمليات السحب النقدي من خلال الأجهزة التابعة للمصارف المصدرة في جميع أنحاء العالم، ومن أبرز خصائص هذه البطاقة:

- يمنح المصدر (المصرف) صاحب البطاقة ائتماناً لحد معين يخوله حق الاستدانة في حدوده لأجل قصير ما بين وقت الشراء وأجل سداد رصيد الحساب، وهي فترة قد تصل إلى 60 يوماً، وفي حالة تأخر صاحب البطاقة عن الوفاء، فإن المصدر يحمله غرامة تأخير وهذا يعتبر من قبيل الربا؛
- يدفع العميل رسوم اشتراك مرة واحدة ورسوم تجديد سنوية؛
- ليس فيها تسهيلات ائتمانية مميزة (أي لا يقسط المبلغ المستحق)، فهي تستعمل في تسديد المستحقات في حدود مبلغ معين ولفترة محدودة، وبالتالي فهي أداة إقراض وأداة وفاء معاً، ولهذا أطلق عليها البعض بطاقة الوفاء.

### 3.3. الوقف

#### 1.3.3. تعريف الوقف

اختلف الفقهاء في تعريف الوقف، تبعاً لاختلافهم حول طبيعة عقده من حيث لزومه وحقيقة الملك فيه، فمن من يعرف الوقف على أنه حبس العين، بحيث لا يتصرف فيها بالبيع أو الهبة أو التوريث، وصرف الثمرة إلى جهة من جهات البر وفق شرط الواقف. ومنهم من يعرفه على أنه تحبيس العين على وجه من وجوه الخير، ومنع التصرف فيها من قبل المالك، ومن قبل الموقوف عليه معاً، وإنما تستفيد الجهة أو الجهات الموقوف عليها من منافعها.

#### 2.3.3. أنواع الوقف

- الوقف الذري (الأهلي): وهو الذي يكون مصرفه على أقارب الواقف أو ذريته.

- الوقف الخيري: وهو الذي يكون مصرفه على جهات البر.

## المحور الثاني: مزايا تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية وأوجه الاختلاف بينها وبين مثيلاتها التقليدية

نتعرف في هذا المبحث على مزايا تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية في المطلب الأول، ثم بعد ذلك سوف نتطرق إلى أوجه الاختلاف الموجودة بين الهندسة المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية وذلك من خلال المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فسوف يخص للتعرف على تحديات الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها.

### أولاً: مزايا تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية

- يحقق تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في المؤسسات المالية الإسلامية كثيراً من المزايا، نعرض أهمها فيما يلي:<sup>10</sup>
- زيادة قدرتها التنافسية من خلال تلبية الاحتياجات المتزايدة لطالبي التمويل، وبالشكل المناسب، من خلال هندسة وتصميم (على سبيل المثال) تمويلات خاصة بالمشروعات الصغيرة، وأخرى خاصة لمشروعات قطاع معين، و تمويلات ممنوحة لمحدودي الدخل... وهكذا. وبذلك تشمل الفائدة جميع الأطراف، وهذه ميزة للهندسة المالية الإسلامية ليست متوفرة في نظيرتها التقليدية؛
  - ابتكار وتطوير أدوات للتحوط وإدارة المخاطر، وكذا إيجاد التقنيات والاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية؛
  - تجنب تقليد منتجات المؤسسات المالية التقليدية وتوفير البدائل لها، حيث أن الهندسة المالية الإسلامية هي وسيلة للإبداع والتطوير وإيجاد المنتجات الإسلامية البديلة للمنتجات التقليدية، وهذا يتطلب توفر المهندسين الماليين الشرعيين والاهتمام بعمليات البحث والتطوير؛
  - تعمل الهندسة المالية الإسلامية على مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة سيولتها بصورة مرحة، فضلاً عن توفيرها للمرونة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية؛
  - إيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية؛
  - تعمل على تسليح المؤسسات المالية الإسلامية بمختلف الأدوات والمنتجات المالية المبتكرة حتى تستطيع مواجهة مختلف الأزمات، فضلاً عن دعم استقرارها، وخير دليل على هذه الميزة هو صمود المؤسسات المالية الإسلامية أمام الأزمة المالية العالمية 2008 ومواصلة نمو في عز هذه الأزمة، ويرجع الفضل في ذلك إلى منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

### ثانياً: أوجه الاختلاف بين الهندسة المالية الإسلامية ومثيلتها التقليدية

- تشارك الهندسة المالية الإسلامية مع نظيرتها التقليدية في أن كل منهما يعمل على تصميم وتطوير الأدوات والمنتجات المالية المبتكرة بهدف الوصول إلى حلول لمشاكل التمويل، لكن الابتكار في الهندسة المالية الإسلامية لا يؤدي إلى تجاوز الأحكام الإسلامية على النحو الذي يجري في الصناعة التقليدية، ويمكن التماس السبب في ذلك في الجوانب التالية:<sup>11</sup>
- أن حوافز الانضباط بالنظم الإسلامية أكبر من تلك المتعلقة بالنظم غير الإسلامية، فحافز التدين حافز عميق لدى المسلمين، ومن شأنه أن يحد من محاولات الالتفاف على الأحكام الشرعية الصريحة، بينما نجد الهندسة التقليدية لا تملك حوافز ذاتية للالتزام بروح الأحكام واللوائح القانونية، وعليه فمجرد بروز الفرصة للربح كاف في الالتفاف عليها.
  - أن الأحكام الشرعية نفسها أكثر انضباطاً وإحكاماً وتناسقاً من الأنظمة البشرية، ويترتب على ذلك أن المحافظة على الأحكام الشرعية أيسر من المحافظة على الأنظمة الوضعية، نظراً لتطرق الخلل والتناقض للأخيرة بما لا يسمح للمتعاملين بالمحافظة عليها، خلافاً للأحكام والقواعد الشرعية.

- أن الأحكام الشرعية تهدف إلى تحقيق مصلحة المتعاملين بها، فالالتزام يحقق هذه المصالح بما يجعل المتعاملين أكثر رضا وقناعة بها، بينما الأنظمة الوضعية لا تفرق بين المصالح الجزئية والمصالح الكلية، وبين مصالح جماعات الضغط والمصالح العامة، وتبعاً لذلك ينشأ التنافر بين مصلحة المتعاملين وبين هذه الأنظمة.

وباختصار يمكن القول أن الهندسة المالية الإسلامية تختلف عن مثيلاتها التقليدية من حيث التزامها بالضوابط الشرعية.

### ثالثاً: تحديات الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها

من بين هذه التحديات نجد:<sup>12</sup>

- الافتقار إلى الكفاءات والإطارات البشرية المؤهلة : حيث يتطلب العمل المالي الإسلامي تأهيلاً خاصاً وكفاءات إدارية مدربة تجمع بين الخبرة المهنية والمعرفة الشرعية حتى تستطيع إنجاز مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية، وتكون ملائمة لطبيعة عملها، على اعتبار أنها تختلف عن المؤسسات المالية التقليدية؛
- الافتقار إلى البحث والتطوير: تفتقر بعض المؤسسات المالية الإسلامية إلى الاهتمام بمفهوم الهندسة المالية الإسلامية، حيث تعاني من غياب ثقافة الإبداع والتطوير؛
- ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية وتوحيد المرجعية الشرعية: تواجه أعمال المؤسسات المالية الإسلامية تحدي هام وهو ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية وتضارب الفتاوى الفقهية بين الدول الإسلامية وحتى داخل البلد الواحد، فمثلاً نجد أن بعض المصارف تجر أعمال التوريق والبعض الآخر لا يميز التعامل به، لذا على المؤسسات المالية الإسلامية أن تعمل على إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي وتوحيد الفتاوى؛
- الخطأ في تحديد الهدف من الهندسة المالية الإسلامية: تركز الهدف الأساسي من الهندسة المالية الإسلامية في إشباع احتياجات المسلمين أهمل بطريقة أو بأخرى الهدف الجوهرى للمنتج المالي والمتمثل في خلق القيمة المضافة، لذا يجب العمل على تصحيح ذلك من خلال الجمع بين الوجهة الدينية والاقتصادية وإشباع احتياجات المسلمين وغير المسلمين؛
- التركيز على بعض المنتجات دون غيرها: توجيه معظم العمليات المصرفية نحو التمويل المحدد العائد (البيع والإيجارات)، وليس الاستثمار القائم على المشاركة في الربح والخسارة؛
- عدم وجود معايير موحدة في استخدام المنتجات: حيث يلاحظ وجود اختلاف بين المؤسسات المالية الإسلامية في استخدام المنتج الواحد (العقود، النماذج، الإجراءات، آليات التنفيذ، الضوابط، الشفافية والتوثيق الكامل لهذه المنتجات)، الأمر الذي يؤدي إلى عدم فهم المتعاملين للصناعة المالية الإسلامية؛
- مشكلات تقويم المنتجات المالية الإسلامية: إن مشكلات تقويم المنتجات المالية الإسلامية وسبل التغلب عليها يتركز في ثلاثة جوانب هي:

- عدم وجود هيئة مختصة بتقويم المنتجات المالية الإسلامية؛
- عدم وجود معايير لتقويم المنتجات المالية الإسلامية؛
- عدم توافر البيانات المالية عن المنتجات المالية الإسلامية.

## خاتمة

تعني الهندسة المالية الإسلامية عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، من أجل إيجاد حلول لمشاكل التمويل لكن في إطار توجيهات وقواعد الشرعية الإسلامية، وأهم أساس تقوم عليه هو التزامها بالضوابط الشرعية، كما أن أهم ميزة تتميز بها هو أنها تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، وتضم الهندسة المالية الإسلامية المنتجات والأدوات التالية: أدوات تمويلية من أمثلتها: المراجعة السلم، وصكوك إسلامية تحتوي عدة أنواع من بينها: صكوك المشاركة، هذا بالإضافة إلى منتجات أخرى أهمها التأمين التعاوني الإسلامي والبطاقات المصرفية الإسلامية، ومن بين أهم التحديات التي تواجه صناعة الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها افتقارها للكفاءات والإطارات البشرية المؤهلة ومحاسنها لنظيرتها التقليدية في بعض منتجاتها.

إن لتطبيقات الهندسة المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية مزايا عديدة من بينها زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية مع مثيلاتها التقليدية وإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، لكن وفي نفس السياق لا زالت هذه التطبيقات دون المستوى المطلوب، وتختلف الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية في التزامها بالضوابط الشرعية.

## الهوامش

- 1 شوقي جباري، فريد خميلي: دور الهندسة المالية في علاج الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان -الأردن، ديسمبر 2010، ص: 13.
- 2 سامي بن إبراهيم السويلم: صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة، الكويت، 2004، ص: 10.
- 3 أحمد الشرياصي: المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجليل، بيروت -لبنان، 1981، ص: 19.
- 4 عبد الكريم قندوز: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات (الواقع والآفاق)، جامعة الإمارات العربية المتحدة- دبي، 7 مارس 2007، ص: 9.
- 5 سامي بن إبراهيم السويلم: صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مرجع سابق، ص: 9.
- 6 صادق راشد حسين الشمري: أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية (أنشطتها، التطلعات المستقبلية)، دار اليازوري العلمية، عمان -الأردن، 2008، ص: 55 - 57.
- 7 أشرف محمد دوايه: الصكوك الإسلامية (بين النظرية والتطبيق)، ط 1، دار السلام، القاهرة-مصر، 2009، ص: 19 - 21.
- 8 محمد مبارك البصمان: صكوك الإجارة الإسلامية (دراسة قانونية مقارنة بالشرعية الإسلامية)، ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 21.
- 9 عبد القادر بريش، معمر حمدي: التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 24 فيفري 2011، ص: 3.
- 10 هايل داود، الاستثمار في التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني (أبعاده وآفاقه وموقف الشرعية منه)، الجامعة الأردنية، عمان -الأردن، 11- 13 أفريل 2010، ص: 5 - 6.
- 11 سامي السويلم: صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مرجع سابق، ص: 11.
- 12 صالح صالح، عبد الحليم غربي: دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً)، المركز الجامعي بخميس مليانة، 6 ماي 2009، ص: 18.